

الموقف الأردني من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948م - 1950م

Jordan position on Palestinian Refugee issue 1948-1950

ادياب ذيب أحمد طه*

الخليل - فلسطين

طالب باحث في سلك الدكتوراه: جامعة سيدي محمد بن عبد الله - المغرب

diabt55@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2024/01/31	2023/07/16	2022/09/17

الملخص:

تناولت الدراسة صورة الموقف الأردني من قضية اللاجئين الفلسطينيين في الفترة ما بين 1948م - 1950م، حيث طرحت عدة أفكار حول الموقف الأردني من قرار تقسيم فلسطين، ومن قضية اللاجئين الفلسطينيين عقب نكبة عام 1948م، والآثار التي خلفتها على الأردن، بالإضافة إلى نشأة الوحدة الأردنية الفلسطينية عام 1950م، والموقف الأردني من اللاجئين عقب تلك الوحدة .

الكلمات المفتاحية: اللجوء الفلسطيني، القضية الفلسطينية، الموقف الأردني.

Abstract:

The study dealt with the image of the Jordanian position on the issue of Palestinian refugees in the period between 1948 AD - 1950 AD, where it presented several ideas about the Jordanian position on the decision to

partition Palestine, the Jordanian position on the issue of Palestinian refugees after the catastrophe of 1948 AD, and its effects on Jordan, in addition to the emergence of unity The Jordanian-Palestinian in 1950, and the Jordanian position on the refugees after that unity.

Key words: Palestinian asylum, the Palestinian cause, the Jordanian position.

مقدمة:

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أحد أبرز عناصر الصراع العربي - الإسرائيلي، ونشأة مشكلة اللاجئين عندما بدأت الحركة الصهيونية بتنفيذ مخططاتها للاستيلاء على أرض فلسطين، وقد ترتب على هذه السياسة تهجير الفلسطينيين من أراضيهم إلى خارج فلسطين وداخلها؛ فيما عرف بمناطق عام 1967م.

تم التطرق في هذا البحث إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، باعتبار أن المملكة الأردنية احتضنت القسم الأكبر منهم؛ بحكم علاقة الجوار، وقرب الحدود الأردنية الفلسطينية، والعلاقات القوية التي تجمع بين الشعبين بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها مشكلة اللجوء الفلسطيني على الأردن، وما يميز هذا البحث هو إبراز الدور التاريخي للأردن في استضافة اللاجئين الفلسطينيين، والمعاملة التي تلقاها اللاجئين والتي امتازت عن غيرها في باقي الدول.

تناولت الدراسة صورة الموقف الأردني من قضية اللاجئين الفلسطينيين في الفترة ما بين 1948م - 1950م، حيث طرحت الموقف الأردني من قرار تقسيم فلسطين، ومن قضية اللاجئين الفلسطينيين عقب نكبة عام 1948م، والآثار التي خلفتها على الأردن،

بالإضافة إلى نشأة الوحدة الأردنية الفلسطينية عام 1950م، والموقف الأردني من اللاجئين عقب تلك الوحدة.

استخدمت الدراسة المنهجين : التاريخي، والوصفي التحليلي، فالمنهج التاريخي يساعد في التعرف على الجذور التاريخية للموقف الأردني حول قضية اللاجئين، أما المنهج الوصفي التحليلي فيساعد في تحديد الوقائع والآثار وتحليلها واستخلاص النتائج. اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية للمعلومات، من وثائق فلسطينية وأردنية، وعلى عدد من المراجع والدراسات التي تتعلق بالموضوع.

وقصد الإحاطة بالموضوع لا بد من الإجابة على الإشكالات التالية:

- ما هو الدور الذي قدمته الأردن اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- هل كان لقضية للاجئين الفلسطينيين أثر على المجتمع الأردني.
- ما هو موقف الأردن من حكومة عموم فلسطين.
- كيف اتسمت طبيعة العلاقات الفلسطينية- الأردنية خلال مرحلة الاتحاد الفلسطيني- الأردني عام 1950م.

1- الموقف الأردني من اللاجئين الفلسطينيين 1947م-1949م:

1-1- الموقف الأردني من قرار تقسيم فلسطين

أخفقت الحكومة البريطانية بإيجاد حل للقضية الفلسطينية منذ احتلالها لها، وتقدمت في 2/ نيسان- إبريل 1947م بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتقديم توصياتها حول مستقبل الوضع في فلسطين، وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إثر ذلك دورة خاصة لبحث القضية الفلسطينية، تمخضت عن تكوين لجنة تحقيق سافرت إلى فلسطين وغيرها من البلاد العربية⁽¹⁾ ليسفر ذلك عن صدور قرار التقسيم رقم " 181" في 29/ تشرين الثاني- نوفمبر 1947م الذي جاء بمثابة إقرار دولي بحق الشعب الفلسطيني

بإقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ ولكن بجانب دولة يهودية تقام على الأرض التاريخية لفلسطين وهو ما رفضه الفلسطينيون (2).

وكان الأردن من أوائل الدول التي وقفت إلى جانب القضية الفلسطينية في صراعها ضد موجات الهجرة اليهودية الوافدة إليها في ظل الانتداب البريطاني، وعبر عن دعمه المستمر للقضية الفلسطينية، والوقوف ضد أي قرار تقسيمي يهدف إلى تجزئة فلسطين، أو انتزاع جزء من ملكيتها الفلسطينية وحقوق أبنائها في أرضهم، ومن ذلك رفضها لقرار الجمعية العامة رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، وتوج هذا الرفض من خلال بيان أصدرته الدول العربية وعلى رأسها الأردن، وكان هذا الرفض قائم على أساس أن هذا القرار لم يكن عادلاً، حيث منحت الدول العربية فقط 43% من مساحة فلسطين الكلية، بينما تكون مساحة الكيان الصهيوني 57% من مساحة فلسطين الكلية، ولم يراع في ذلك عدد السكان ولا مساحة الأراضي التي يمتلكها كل فريق (3).

كما رفض الأردن الجزء المتعلق بتدويل مدينة القدس، وإنشاء كيان خاص لها، وذلك انطلاقاً من أن مدينة القدس مدينة عربية، وهي تحت السيادة العربية منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ولا يجوز لأحد التنازل عنها، ويجب أن تبقى تحت السيادة العربية (4).

وعبر الأردن عن دعمه مجدداً للفلسطينيين في 31/ كانون أول - ديسمبر/ 1948م عندما صرح رئيس الوزراء الأردني آنذاك توفيق أبو الهدى بأن الأردن يستنكر التقسيم، ويعمل على مقاومته، وينسق جهوده مع الحكومات العربية في كل ما تتخذه من إجراءات للمحافظة على عروبة فلسطين، وهذه هي السياسة التي رسمها الملك عبد الله الأول، وأيدها مجلس الأمة بقرار صريح (5).

وبعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15/ أيار - مايو/ 1948م، دخلت الجيوش العربية فلسطين لتحريرها من العدوان الصهيوني، وسيطر الجيش الأردني

على غور الأردن، وغور الأردن الجنوبي ومنطقة القدس، ومنطقة رام الله، واللد، والرملة⁽⁶⁾ ولكن الحرب انتهت بهزيمة العرب فيما سمي بالنكبة، وتم تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء تمثلت بإعلان تأسيس قيام دولة إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين التاريخية، بينما توحدت الضفة الغربية مع الأردن في 24/ نيسان/ 1950م، أما غزة فوُجعت تحت الإدارة المصرية⁽⁷⁾.

1-2- الموقف الأردني من قضية اللاجئين الفلسطينيين عقب نكبة عام 1948م:

تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أحد أبرز عناصر الصراع العربي- الإسرائيلي، ونتيجة مبكرة من نتائجه، وخاصة في سياق الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م⁽⁸⁾ وتنبع أهمية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من طبيعتها، فهي قضية تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، لمئات آلاف البشر والذين يشكلون العمود الفقري للشعب الفلسطيني، مما يكسب القضية أبعاداً إنسانية، وأخلاقية، قد تفوق في بعض الأحيان أبعادها السياسية، والقانونية، والاقتصادية، مع التسليم بتشابك كل هذه الأبعاد وتداخلها⁽⁹⁾.

لعبت عدت قضايا محورية ذات أبعاد عنصرية وقومية ودينية في ظهور مشكلة اللاجئين منها: عمليات الطرد الجماعية التي تمت في حيفا، اللد الرملة، صفد، بئر السبع، وعدد آخر من المدن والقرى العربية⁽¹⁰⁾ بالإضافة إلى الإرهاب اليهودي وذلك عن طريق منظمات الهاغاناه، شتيرن، أرغون، وشروع اليهود في تدمير مدن وقرى العرب العزل⁽¹¹⁾ وللحرب النفسية حيث كانت محطة الإذاعة التابعة للاحتلال الصهيوني تطلق الشائعات الكاذبة لإضعاف معنويات عرب فلسطين⁽¹²⁾.

وأسفرت النكبة عن هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى عدد من الدول العربية والأجنبية قدر عددهم ب 900 ألف لاجئ، تركز معظمهم بالأردن بما يقارب 682 ألف لاجئ بينما توزع البقية على باقي الدول⁽¹³⁾.

حصل الأردن على النصيب الأكبر من اللاجئين؛ ويعود ذلك إلى الرابطة القوية التي تجمع الشعبين الأردني والفلسطيني التي بنيت أركانها على قواسم تاريخية مشتركة ومتميزة، إذ جمعهم وحدة الأرض، والتاريخ، واللغة، والدين، وبعد تقسيم المنطقة على إثر أحداث الحرب العالمية الأولى بقيت الروابط العائلية قائمة، وظلت العائلات والقبائل التي تسكن الأردن وفلسطين مترابطة مع بعضها البعض⁽¹⁴⁾.

احتضن الأردن اللاجئين وأحاطهم وتقاسم معهم كل ما يملك من إمكانيات، وأتاح لهم العيش بحرية، وشعر اللاجئون الفلسطينيون بأن قرب الأردن من وطنهم فلسطين؛ سيمكنهم من العودة إليه عندما تسمح الظروف بذلك⁽¹⁵⁾ كانت المشكلة الكبرى التي واجهت الأردن منذ عام 1948م وصول أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم ومن هنا فقد عمدت السياسة الأردنية إلى دمج اللاجئين في النسيج الذاتي للدولة، ومن جميع الجوانب بما في ذلك الحصول على الجنسية والمواطنة⁽¹⁶⁾ وأصبح كل لاجئ فلسطيني أو غير ذلك من الفلسطينيين يقيم على أرض المملكة الأردنية الهاشمية مواطناً أردنياً؛ يتمتع بكافة حقوق المواطن في الجنسية، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات؛ عن طريق منحهم جوازات سفر أردنية، بعد صدور نظام جوازات السفر رقم إحدى عشر لعام 1948م⁽¹⁷⁾.

وبذل الملك عبد الله الأول جهوداً متتالية في سبيل القضية العربية عامة وقضية فلسطين خاصة، ومحلياً أفسح المجال أمام اللاجئين الفلسطينيين وقدم لهم الأموال لتخفيف معاناتهم، وما لبث حتى أشار بمساواتهم بالحقوق والواجبات مع المواطنين الأردنيين ليكونوا

جزءاً أساسياً من المملكة الأردنية و في مختلف مجالات الحياة، ويكون لهم مكان وصوت في المجلس النيابي القادم، وفي أركان النظام السياسي الأردني⁽¹⁸⁾.

وكان الأردن - ولا يزال - الدولة العربية الوحيدة التي تعاملت مع اللاجئين الفلسطينيين الذين استقبلتهم على أراضيها كمواطنين أصيلين فيها، فقد منحتهم الجنسية الأردنية، وأتاحت لهم الاندماج في المجتمع الأردني والتأثير والتأثر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي به دون دفعهم إلى التخلي عن هويتهم الوطنية، مما أعطى خصوصية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لعدة اعتبارات، يمكن تلخيصها بالآتي⁽¹⁹⁾ :-

1. تأكيد الأردن على ضرورة إيجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين؛ باعتبارها مكون أساسي من النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي الذي يشكل جوهر الصراع في المنطقة.
2. تمسك الأردن بحقوق مواطنيه من ذوي الأصول الفلسطينية، باعتباره يستضيف ما يزيد عن 39% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية (الأونروا).
3. التأكيد على الدور المحوري للأردن في أي طرح سياسي يتناول قضية اللاجئين الفلسطينيين على طاولة المفاوضات؛ بما يحفظ حقوق مواطنيه، وحق الدولة الأردنية في التعويض.
4. تشديد الأردن على ضرورة تحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة في نشوء واستمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين وبقاء قضيتهم دون حل لغاية الآن.

5. المشاركة في الجهود السياسية الهادفة إلى حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً يعتمد مبادئ الشرعية الدولية ذات الصلة.

6. تأكيد الأردن بأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يشكل جوهر الصراع الدائر في المنطقة، وأن إيجاد حل عادل وشامل لهذا الصراع سيسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وفي هذا الإطار أكد الأردن على ضرورة رد المظالم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني خلال العقود الماضية، وأبرزها الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة و/أو التعويض أو كليهما.

7. انطلاق الأردن في موقفه تجاه موضوع اللاجئين الفلسطينيين، من مبادئ الشرعية الدولية التي أقرتها موثيق وقرارات وأعراف الأمم المتحدة بميثاقها المختلفة، ويطالب الأردن بتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (194) "إعادة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين، أو حسبما يختاره اللاجئون أنفسهم".

تم تشكيل لجنة شؤون اللاجئين العليا العامة عام 1949م للإشراف ومتابعة أحوال اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، من حيث صرف المستحقات المالية والمخصصات والمساعدات، كما أنشئت المدارس، والمراكز الصحية في كل في المدن الأردنية للإشراف على أوضاع اللاجئين التعليمية والصحية⁽²⁰⁾. كما تم تشكيل لجنة تحسين المخيم للعمل على توفير شبكات الصرف الصحي، والهاتف، وتخصيص جزء كبير من الميزانية لتحسين أوضاع المخيمات⁽²¹⁾ ومن أهم المشاريع التي طرحت مشروع حزمة الأمان الاجتماعي والذي يهدف إلى تطوير المناطق السكنية العشوائية وإصلاح البنية التحتية؛ وتكلفة قدرت ب 173 مليون دينار أردني⁽²²⁾.

1-3- آثار اللجوء الفلسطيني على الأردن:

تركت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين آثاراً كبيرة على جميع الدول العربية بشكل عام، لكن الأردن كان أكثر هذه الدول تأثراً بهذه المشكلة، لأن نصف اللاجئين الفلسطينيين اتخذوا من الأردن مقراً لهم، فكان لهم أكبر الأثر على مختلف المستويات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية⁽²³⁾ فقد تشكلت في 7/ أيار- مايو/ 1949م حكومة أردنية برئاسة توفيق أبو الهدى، وضمت تشكيلة الحكومة من فلسطين كلاً من: توفيق أبو الهدى، وروحي عبد الهادي وخلوصي الخيري، وراغب النشاشيبي⁽²⁴⁾.

برزت للمملكة الأردنية تحدي بخصوص قضية اللاجئين وهو أن الأونروا قد أسست في 28/ كانون الأول- ديسمبر 1949م من قبل الأمم المتحدة وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين إلا أنها لا تقوم بتقديم المساعدة للاجئين غير المسجلين ولا حتى من باب الإنسانية، ولا تعترف بكثير من المخيمات، كما أن عدد مكاتب وكالات الغوث في الأردن هو نفسه في الدول العربية الأخرى على الرغم من أن أعداد اللاجئين في الأردن أكبر بكثير مما هو عليه في تلك الدول، مما أدى إلى زيادة العبء على الأردن⁽²⁵⁾.

تنوزع المخيمات في المملكة الأردنية الهاشمية ضمن ست محافظات كالتالي: ⁽²⁶⁾

أولاً: محافظة البلقاء وتضم مخيم البقعة.

ثانياً: محافظة العاصمة و محافظة مادبا وتضم مخيم الوحدات، الحسين، الأمير حسن، الطالبية ومادبا.

ثالثاً: محافظة الزرقاء وتضم مخيم الزرقاء حطين والسخنة.

رابعاً: محافظة إربد وتضم مخيم إربد ومخيم الشهيد عزمي المفتي.

خامساً: محافظة جرش وتضم مخيم جرش وسوف.

بلغ عدد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ثلاثة عشرة مخيماً "رسمياً" وتقدم بها خدمات الوكالة، وهي: مخيمات الأمير حسن، ومأدبا، والسخنة.

2- أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن في فترة الوحدة الأردنية الفلسطينية عام 1950:

1-2- نشأة الوحدة الأردنية الفلسطينية عام 1950م:

أعقب النكبة عام 1948م فتور واضح في نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية، باستثناء بعض الاتصالات التي قامت بها الهيئة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني⁽²⁷⁾ وإزاء هذه الظروف والأوضاع انقسم الفلسطينيون حول صيغ ومفاهيم الخلاص في اتجاهين:

1-الاتجاه الأول طالب بإقامة حكومة فلسطينية.

2-الاتجاه الثاني دعا إلى الوحدة مع الأردن⁽²⁸⁾.

لقد قامت الحرب في فلسطين وانتهت، دون أن يكون هناك تصور واضح من وجهة نظر عربية عن شكل فلسطين المستقبلي، ودون أن يكون هناك مشروع محدد للشكل الدستوري لفلسطين، والأهم من ذلك دون أن يجري التفكير في إعطاء الكيان الفلسطيني صيغة قانونية دولية، ولم يمثل إعلان اليهود قيام دولتهم ليلة انتهاء الانتداب البريطاني حافزاً لإعلان قيام دولة عربية فلسطينية من الجانب العربي⁽²⁹⁾. قامت الهيئة العربية العليا بعدة اتصالات ومشاورات من أجل إقناع الحكومات العربية بفكرة إقامة حكومة فلسطينية⁽³⁰⁾ وعلى هذا الأساس اجتمعت الإدارة المدنية المؤقتة في غزة في 22/ سبتمبر - أيلول / 1948، وقررت نفسها حكومة البلاد باسم "حكومة عموم فلسطين" وبسبب صعوبة إجراء انتخابات عامة في فلسطين بسبب الحرب وتشرد الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني، فقد تشكل المجلس الوطني

من الشخصيات والهيئات التي لها صفة تمثيلية بقطع النظر عن الأحزاب، والفئات، والجماعات، والطوائف، والطبقات، وتم انعقاد المؤتمر في الأول من تشرين أول 1948م⁽³¹⁾.

واجهت حكومة عموم فلسطين معارضة قوية من الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية⁽³²⁾ مبررين معارضتهم باعتبارها حكومة هزيلة ومثيرة للفتن والقتل، وأن وجودها سيؤدي إلى سحب الجيوش العربية من فلسطين، إذ ربما تطلب الأمم المتحدة من الدول العربية سحب جيوشها بعد قيام حكومة في فلسطين، ولما كانت فلسطين غير قادرة على الدفاع عن نفسها فسيسهل ذلك على اليهود الاستيلاء على ما تبقى من فلسطين، لذا فقد طالبت هذه الشخصيات ببقاء الجيوش العربية في فلسطين، على الرغم من الإعلان عن قيام حكومة عموم فلسطين⁽³³⁾.

بدأت الأمور في هذا الوقت تحديداً بالتبلور بصورة أكثر وضوحاً، من أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية - ممثلاً بوجهائه و رؤساء بلدياته ووجهاء عشائره - أكثر ميلاً لإيجاد أي صيغة وحدوية مع الأردن لاعتبارات عديدة: عسكرية، واقتصادية، واجتماعية، وجغرافية، وروابط عديدة⁽³⁴⁾ وقد طالبوا علانية بالوحدة تحت التاج الهاشمي، ورفضوا أن تفرض عليهم الحلول الارتجالية، والتي تكمن وراءها مؤامرة يقصد بها الإجهاز على الشعب الفلسطيني وقضيته مطالبين جامعة الدول العربية بالوقوف والتصدي لهذه المحاولات⁽³⁵⁾.

الموقف الأردني كان من أبرز المواقف العربية رفضاً لحكومة عموم فلسطين، معتبراً أن قيامها سيلحق أكبر الضرر بالعرب وبما تبقى من فلسطين، وسيعرض ما تبقى منها للعدوان اليهودي العاجل أو الآجل، فضلاً عن زيادة عدد الكيانات العربية بدل توحيدها⁽³⁶⁾.

واعترض الملك عبد الله الأول وبشدة على تأسيس هذه الحكومة، لأنه كان يدرك أنها لن تكون أكثر من إعلان رمزي لا قدرة لديه على صيانة الأجزاء العربية في فلسطين، فضلاً عن استرداد الأجزاء المغتصبة⁽³⁷⁾ ومن أهم الدوافع وراء معارضته من حكومة عموم فلسطين، أن سكان فلسطين أنفسهم من المقيمين في الضفة الغربية، أو الموجودين في الضفة الشرقية كانوا يعارضون فكرة تلك الحكومة معارضة شديدة، لأنهم يخشون أن يؤدي قيامها الهزيل إلى ضياع البقية الباقية من فلسطين بسبب ضعفها الناشئ عن صغر مساحتها، وفقر أهلها، وفقدان الثقة بأقوال الدول العربية التي خبروا فيها ما خبروا، و كذلك لضعف ثقتهم بالقائمين عليها⁽³⁸⁾.

شكل الموقف الأردني عقبة رئيسية أمام حكومة عموم فلسطين، لأن الجيش الأردني كان يسيطر على معظم الأراضي الفلسطينية التي لم تحتلها إسرائيل⁽³⁹⁾ وبذلك فقدت حكومة عموم فلسطين القاعدة الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها أية حكومة وتتمثل بالأرض والشعب.

نظر الفلسطينيون - وقد عجزت الدول العربية عن تحرير وطنهم ، وتخوفهم من عدوان إسرائيلي جديد - إلى الأردن كصمام أمان لهم، لذا قرروا رغم كل الاختلافات والتجاذبات في الموقف العربي أن القضية الفلسطينية ومستقبلها أشد ارتباطاً بالأردن، إلى جانب ارتباطها القومي بالأمة العربية⁽⁴⁰⁾.

رأى الفلسطينيون أن أفضل الحلول هو الاتحاد مع الأردن، وتكوين دولة واحدة من فلسطين والأردن برئاسة الملك عبد الله الأول، ولتحقيق هذه الغاية لا بد من تعزيزها بالمؤتمرات الشعبية، وتحسيدهاً لهذا التوجه عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في عمان في اليوم نفسه الذي عقد فيه مؤتمر غزة في الأول من تشرين أول - أكتوبر/ 1948⁽⁴¹⁾ وجاء اختيار هذا اليوم متزامناً مع موعد انعقاد المجلس الوطني؛ تعبيراً عن رفض قرارات المجلس، وقد اتخذت الحكومة الأردنية كل الوسائل لإنجاح هذا

المؤتمر، وتمخض عن المؤتمر سلسلة من القرارات، تمحورت حول رفض حكومة عموم فلسطين، ودعوة الدول العربية وجامعة الدول العربية بشكل عام والحكومة المصرية بشكل خاص للكف عن دعمها، ومن هنا كانت المطالبة بسحب الثقة بالهيئة العربية العليا، وهي الكيان الممثل للفلسطينيين في ذلك الوقت، ومن ناحية أخرى منح الثقة الكاملة والتفويض الكامل للملك عبد الله للحديث باسم الفلسطينيين⁽⁴²⁾.

لم تنفذ قرارات مؤتمر عمان بسبب تضارب مواقف الدول العربية، كما أن الوضع في فلسطين لم يكن مناسباً لتحقيق ذلك⁽⁴³⁾ ومن هنا فإننا نستطيع اعتبار مؤتمر عمان هو الخطوة التمهيدية الأولى لقيام الوحدة الأردنية الفلسطينية.

جاء انعقاد مؤتمر أريحا بعد شهرين على انعقاد مؤتمر عمان واستكمالاً له، وجاء انعقاده في الأول من كانون أول عام 1948م لانتزاع موافقة شعبية فلسطينية على تلك الوحدة، ومعبراً عن رغبة الجماهير الفلسطينية في الاندماج مع الأردن بأي صيغة أو شكل من أشكال الاتحاد نظراً للعلاقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بينهما⁽⁴⁴⁾.

لقد تمخض مؤتمر أريحا عن مجموعة من القرارات من أهمها :

- المناادة بالوحدة الأردنية الفلسطينية، واعتبار فلسطين وحدة لا تتجزأ، وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلاً نهائياً .

- البدء بتوحيد فلسطين مع الأردن مقدمة للوحدة العربية الحقيقية.

- مبايعة الملك عبد الله ملكاً على الأردن وفلسطين، وتقديم الشكر للجيش الأردني وللجيوش العربية التي حاربت و لا تزال دفاعاً عن فلسطين .

- التشديد على ضرورة الإسراع بإرجاع اللاجئين إلى بلادهم، والتعويض عليهم.

- اقتراح وضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين، يستشارون في أمورهم.

- تبلغ هذه القرارات إلى منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية والدول العربية، وممثلي الدول الأخرى (45).

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر ذهب رئيس المؤتمر وسكرتير المؤتمر إلى قصر المصلى بالشونة، وألقى عجاج نويهض سكرتير المؤتمر كلمة أمام الملك عبد الله قال فيها: لقد اتفق المؤتمر على مبايعتكم، لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم والمسجد الأقصى وما حوله أمانة في أعناقكم نحاسبكم عليها يوم القيامة إذا فرطتم فيها، فأجاب الملك عبد الله قائلاً: لقد وضعتكم في عنقي حملاً ثقيلاً لا أستطيع تحمله، ولكنني أرجو الله أن يعينني عليه (46).

وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1948-1950) تم القيام بعدد من الإجراءات القانونية والإدارية والتي توجت بإقرار الوحدة الأردنية الفلسطينية في 24 / نيسان - ابريل / 1950م (47) ومن بين هذه الإجراءات: إلغاء الحكم العسكري، واعتبار الدينار الأردني وحدة النقد الرسمية في الضفة الغربية، وربط الإذاعة الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية، وتوحيد القسم المتبقي من فلسطين أي الضفة الغربية مع الدولة الأردنية (48).

2-2 موقف الأردن من اللاجئين الفلسطينيين عقب الوحدة عام 1950م:

عقب توحيد الضفتين الشرقية والغربية وما نجم عنه آنذاك من نشأة المملكة الأردنية الهاشمية، أصبح الفلسطينيون يشكلون نصف سكان المملكة تقريباً، ونتيجة توحيد قوانين المملكة، عد اللاجئين الفلسطينيون مواطنين أردنيين (49) ولم تتضح طبيعة الشروط التي اكتسب الفلسطينيون بموجبها الجنسية الأردنية إلا مع صدور قانون الجنسية الأردنية في 16 / شباط - فبراير / 1954م والذي نص في مادته الثالثة على " كل من يحمل الجنسية

الفلسطينية قبل 15/ أيار- مايو/ 1948م من غير اليهود ويكون محل إقامته العادية في المملكة تاريخ نشر هذا القانون يصبح مواطناً أردنياً" كما نصت مادته الخامسة أيضاً على " أن لملك الأردن أن يمنح جنسية الدولة لأي عربي ولد في الأردن أو في الجزء المحتل من فلسطين ويكون منحه هذه الجنسية شرط تنازله عن جنسيته الأصلية" وبهذا أصبح اللاجئون في الأردن متساوين في الحقوق والواجبات مع الأردنيين الأصليين⁽⁵⁰⁾ واعتبار النظام الأردني للفلسطينيين كمواطنين أردنيين منحهم فرص الحصول على الوظائف في مختلف أجهزة الدولة، ومن هنا تميز هذا الجزء من الشعب الفلسطيني باستقرار نسبي في وضعه الاقتصادي، نتيجة وجود الدخل الثابت⁽⁵¹⁾.

أصبح مجلس النواب منذ 1/ يناير- كانون الثاني/ 1950م منحلاً لإتاحة الفرصة لانتخاب مجلس نواب جديد، وتقرر زيادة أعضاء المجلس من 20 إلى 40 مقعداً للضفة الشرقية ومن فيها من اللاجئين، و20 مقعداً للضفة الغربية ومن فيها من اللاجئين الفلسطينيين، وبلغ عدد الناخبين الذي يحق لهم الانتخاب في الضفة الغربية 157 ألف وفي الضفة الشرقية 150 ألف، وقد شارك ما نسبته 70-75% من الشعب الفلسطيني في الانتخابات البرلمانية⁽⁵²⁾.

وبتوجيهات من الملك عبد الله الأول تم إنشاء وزارة الإنشاء والتعمير عام 1950م حيث آلت فيها مسؤولية الرعاية والاهتمام بشؤون اللاجئين، وقامت هذه الوزارة بعمل دؤوب لتأمين راحة اللاجئين وتسهيل أمر معيشتهم، حيث ساهمت في إنشاء مخيمات اللاجئين، وبذلت جهوداً كبيرة في النواحي التعليمية، والصحية، والاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية، ووكالة الغوث الدولية⁽⁵³⁾.

إن مشكلة اللاجئين قد تركت آثاراً كبيرة على جميع الدول العربية، لكن الأردن كان أكثر هذه الدول تأثراً بهذه المعضلة، لأن أكثر من نصف عرب فلسطين اتخذوا من الأردن مقراً لهم، فاستطاعوا أن يؤثروا في حياته على مختلف المستويات⁽⁵⁴⁾.

خاتمة:

- كان الأردن من أوائل الدول التي وقفت إلى جانب القضية الفلسطينية في صراعها ضد موجات الهجرة اليهودية الوافدة إليها في ظل الانتداب البريطاني، وعبر عن دعمه المستمر للقضية الفلسطينية والوقوف ضد أي قرار تقسيمي يهدف إلى تقسيم فلسطين، أو انتزاع جزء من ملكيتها الفلسطينية وحقوق أبنائها في أرضهم، ومن ذلك رفضها لقرار الجمعية العامة رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، وعبر الأردن عن دعمه مجدداً للفلسطينيين في 31/ كانون أول - ديسمبر/ 1948م عندما أستنكر التقسيم، وعمل على مقاومته، ونسق جهوده مع الحكومات العربية في كل ما تتخذه من إجراءات للمحافظة على عروبة فلسطين.
- تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أحد أبرز عناصر الصراع العربي - الإسرائيلي، ونتيجة مبكرة من نتائجه وخاصة في سياق الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين عمليات الطرد الجماعية التي تمت في حيفا، اللد الرملة، صنفد، بئر السبع، وعدد آخر من المدن والقرى العربية، بالإضافة إلى الإرهاب اليهودي وذلك عن طريق منظمات الهاغاناه، شتيرن، أرغون.
- أسفرت النكبة عن هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى عدد من الدول العربية والأجنبية قدر عددهم ب 900 ألف لاجئ، تركز معظمهم بالأردن بما يقارب 682 ألف لاجئ بينما توزع البقية على باقي الدول؛ ومن أهم الأسباب التي جعلت الأردن يأخذ النصيب الأكبر من اللاجئين هو الرابطة القوية التي تجمع الشعبين الأردني والفلسطيني التي بنيت أركانها على قواسم تاريخية مشتركة و متميزة، إذ جمعتهم وحدة واحدة، وأرض واحدة هي بلاد الشام، وبعد تقسيم المنطقة على إثر أحداث الحرب

- العالمية الأولى بقيت الروابط العائلية قائمة، وظلت العائلات والقبائل التي تسكن الأردن وفلسطين مترابطة مع بعضها البعض.
- احتضن الأردن اللاجئين وأحاطهم وتقاسم معهم كل ما يملك من إمكانيات، وأتاح لهم العيش بحرية، وشعر اللاجئون الفلسطينيون بأن قرب الأردن من وطنهم فلسطين؛ سيمكنهم من العودة إليه عندما تسمح الظروف بذلك.
- بذل الملك عبد الله الأول جهوداً متتالية في سبيل القضية العربية عامة وقضية فلسطين خاصة، ومحلياً أفسح المجال أمام اللاجئين الفلسطينيين وقدم لهم الأموال لتخفيف معاناتهم، وما لبث حتى أشار بمساواتهم بالحقوق والواجبات مع المواطنين الأردنيين؛ ليكونوا جزءاً أساسياً من المملكة الأردنية وفي مختلف مجالات الحياة.
- تركت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أثراً كبيراً على جميع الدول العربية بشكل عام، لكن الأردن كان أكثر هذه الدول تأثراً بهذه المشكلة، لأن نصف اللاجئين الفلسطينيين اتخذوا من الأردن مقراً لهم، فكان لهم أكبر الأثر على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- وقف الأردن موقف المعارضة من حكومة عموم فلسطين، ومن أهم دوافع ذلك أن سكان فلسطين أنفسهم من المقيمين في الضفة الغربية، أو الموجودين في الضفة الشرقية كانوا يعارضون فكرة تلك الحكومة معارضة شديدة لأنهم يخشون أن يؤدي قيامها الهزيل إلى ضياع البقية الباقية من فلسطين بسبب ضعفها الناشئ عن صغر مساحتها، وفقر أهلها، وفقدان الثقة بأقوال الدول العربية التي خبروا فيها ما خبروا، وكذلك لضعف ثقتهم بالقائمين عليها، ورأى الفلسطينيون أن أفضل الحلول هو الاتحاد مع الأردن، وتكوين دولة واحدة من فلسطين والأردن برئاسة الملك عبد الله الأول.
- تم القيام بعدد من الإجراءات القانونية والإدارية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1948-1950) والتي توجت بإقرار الوحدة الأردنية الفلسطينية في 24/ نيسان-

- ابريل/ 1950م ومن بين هذه الإجراءات: إلغاء الحكم العسكري، واعتبار الدينار الأردني وحدة النقد الرسمية في الضفة الغربية، وربط الإذاعة الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية، وتوحيد القسم المتبقي من فلسطين أي الضفة الغربية مع الدولة الأردنية.
- عقب توحيد الضفتين الشرقية والغربية وما نجم عنه آنذاك من نشأة المملكة الأردنية الهاشمية، أصبح الفلسطينيون يشكلون نصف سكان المملكة تقريباً، ونتيجة توحيد قوانين المملكة، عد اللاجئون الفلسطينيون مواطنين أردنيين.
- تم إنشاء وزارة الإنشاء والتعمير عام 1950م بتوجيهات من الملك عبد الله الأول؛ حيث آلت فيها مسؤولية الرعاية والاهتمام بشؤون اللاجئين، وقامت هذه الوزارة بعمل دؤوب لتأمين راحة اللاجئين وتسهيل أمر معيشتهم حيث ساهمت في إنشاء مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية والشرقية، وبذلت جهوداً كبيرة في النواحي التعليمية والصحية، والاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية، ووكالة الغوث الدولية.
- كان الأردن أكثر الدول العربية تأثراً بمعضلة اللاجئين الفلسطينيين، لأن أكثر من نصف عرب فلسطين اتخذوا من الأردن مقراً لهم، فاستطاعوا أن يؤثروا في حياته على مختلف المستويات.

الهوامش:

¹ أبو العز، محمد وآخرون (1991) الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 66.

² الشعبي، عيسى (1979) الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ص 18.

³ لطفی، عبد الحميد (1964) الأساس التاريخي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مجلة حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، ع 5 مج 9، ص 72-73.

⁴ اللصاصمة، أحمد حرب (2001) الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر، دار الخليج للنشر، عمان، ص 37-38.

- ⁵ صحيفة فلسطين، ع 257:6804، 1/ يناير- كانون الثاني/ 1948م.
- ⁶ التل، سعيد(1984) الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، عمان، دار الجليل للنشر، ص 33.
- ⁷ خليل، عاصم(2005) إشكاليات السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 63، ص31.
- ⁸ نافعة، حسن(1993) المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 48.
- ⁹ محمد حسن، عصام الدين وآخرون(2002) جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 25.
- ¹⁰ غنيم، عادل حسن(1962) قضية اللاجئين، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص 16.
- ¹¹ البكري، توفيق، شكر الله، إبراهيم(1957) جامعة الدول العربية والقضايا التي عاجلتها 1945-1957، القاهرة، الأمانة العامة ص 366.
- ¹² علي، فلاح خالد(1982) الحرب العربية الإسرائيلية 1948-1949 وتأسيس إسرائيل، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص 37.
- ¹³ أبو سته، سلمان، (2001) حق العودة مقدس وقانوني ويمكن، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ص 85-87.
- ¹⁴ التل، سعيد، الشعب الأردني الشعب الفلسطيني ماضي واحد ومصير واحد ومستقبل واحد، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، ص 33-34.
- ¹⁵ مقبل، ناهد صالح(2007) فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام 1988م، رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 42.
- ¹⁶ الأزعر، محمد خالد وآخرون(1998) ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة، القاهرة، مركز القاهرة، ص 20.
- ¹⁷ الصحيفة الرسمية الأردنية، ع 1171، 1954.
- ¹⁸ مجلة الصريح (1949) نابلس، فلسطين، ص 18.
- ¹⁹ دائرة الشؤون الفلسطينية ، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، 26/ أكتوبر/
- <http://www.dpa.gov.jo/Ar/Pages/%D8%A7%2021>
- ²⁰ جريدة الجزيرة، ع 1316، 27/ يناير- كانون الثاني/ 1949.
- ²¹ البوادي، جمال (2001) اللاجئين الفلسطينيون في الأردن، مديرية الصحافة المحلية، ص 36.
- ²² بدر، نور، اللاجئين الفلسطينيون في الأردن، ص 13-16.

²³ علي، فلاح خالد (1982) الحرب العربية الإسرائيلية 1948 - 1949 م وتأسيس إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 59.

²⁴ الشناق، عبد المجيد زيد (2012) تاريخ الأردن وحضارته، عمان، ص 41.

²⁵ البوادي، مرجع سابق، ص 36.

²⁶ دائرة الشؤون الفلسطينية، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، 26 / 10

[/http://www.dpa.gov.jo/Ar/List2021](http://www.dpa.gov.jo/Ar/List2021)

²⁷ فيصل الحوراني : الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974 (1980) بيروت ، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ص 150.

²⁸ هذه الاتجاهات ليست جديدة ، فقد برزت مؤشراتها الأولى سنة 1937، من خلال توصيات لجنة (بيل) الملكية، حيث ظهر اتجاه يدعو إلى الوحدة مع الأردن (راغب النشاشيبي و حزب الدفاع الوطني) بينما عارض هذا الاتجاه الحاج أمين الحسيني انظر:

Shaul Mishal : West Bank ,the Palestinians in Jordan 1949-1967 ,p.11

²⁹ عصام سخيني : فلسطين الدولة جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني (1985) نيقوسيا ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية
ص 218

³⁰ محمد عزة دروزة :القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (1959) ج2، منشورات المكتبة العصرية،
ص 211.

³¹ عارف العارف : النكبة ، ج 3 ، ص 703

³² الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين (1988) مج11 ، وحدة الضفتين 1947-1950، جمع و إعداد محمد عدنان البخيت و آخرون ، جامعة آل البيت، ص 379.

³³ الوثائق الهاشمية ، مج 11، ص 164-165.

³⁴ نفسه ، مج 4 ، الجامعة العربية ، ص 116-117.

³⁵ نفسه ، مج 11 ، ص 165.

³⁶ الحسيني، عبد الرزاق (1988) تاريخ الوزارات ، بغداد ، دار الشؤون العامة الثقافية، ص 36.

³⁷ الوثائق الهاشمية : مج 11 ، وحدة الضفتين ، ص 108

³⁸ محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية ، ج2 ، 260

³⁹ Israel :Boundary Disputes with Arab Neighbours 1946 -1964 ,Patricia Toy and Angela Seay (ed), Vol 2,Oxford,Archive Editions,1995, P.309.

⁴⁰ أبو نوار، علي، حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية ، ص 101

⁴¹ يذكر عجاج نويهض أن عدد الحضور زاد عن الستة آلاف شخص . انظر الحوت، بيان (1993) ستون عاماً مع القافلة العربية، مذكرات عجاج نويهض ، بيروت ، دار الاستقلال ، ص 320.

⁴²Political Diaries of the Arab Word ,Palestine and Jordan,Vol.19,Robert Jarman (ed),Vol.10,1948-1965mOxford,Archive Editions,2001,P.277.

⁴³ الحوت، بيان، ستون عاماً مع القافلة العربية ، ص 321.

⁴⁴ الشريف، ماهر ، البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ص 47.

⁴⁵ حول قرارات مؤتمر أريحا انظر : وثائق فلسطين مائتان وثمانون وثيقة مختارة " 1839-1987م" (1987) تونس، منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الثقافة، ص 199 ، Foreign Relations of the United States ، 1948 ,Vol .V, The Near East, South Asia and Africa , Washington , U.S Government Printing Office,1967m P.1645.

⁴⁶ عبد الهادي، مهدي : المسألة الفلسطينية و مشاريع الحلول السياسية 1934-1974، (1975) بيروت المكتبة العصرية ، ص 182

⁴⁷ الملك عبد الله بن الحسين : الآثار الكاملة ، بيروت ، 1979 ، ص 251

⁴⁸ الجريدة الرسمية الأردنية : الأعداد : 975,984,986، لعام 1949.

⁴⁹ أكبرغ، لكس، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي(2003) ترجمة بكر عباس، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 185.

⁵⁰ سلطان، حامد، المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين(1967) بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 93.

⁵¹ رزق، إيليا، اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية(1991) بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 54.

⁵² الشناق، عبد المجيد زيد(2012) مرجع سابق، ص 86.

⁵³ موقع دائرة الشؤون الفلسطينية، 28/10/2021م ، <http://www.dpa.gov.jo/Default/Ar>

⁵⁴ علي، فلاح خالد(1957) مرجع سابق، ص 378.